

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

P.O. Box: 3243, Addis Ababa, Ethiopia, Tel.:(251-11) 551 38 22 Fax: (251-11) 551 93 21
Email: situationroom@africa-union.org

مجلس السلم والأمن
الإجتماع الـ273
أديس أبابا، اثيوبيا
21 أبريل 2011

PSC/PR/2 (CCLXXIII)
الأصل باللغة الفرنسية

تقرير رئيس المفوضية حول الوضع في كوت ديفوار

تقرير رئيس المفوضية حول الوضع في كوت ديفوار

أولاً. مقدمة

1. في إجتماعه الـ270 الذي عقد في 5 أبريل 2011، نظر المجلس في الوضع في كوت ديفوار وإعتمد في ختام مداولاته بياناً اعاد فيه التأكيد على قراراته السابقة بشأن الوضع في كوت ديفوار وحث السيد لوران غباغبو على التنازل عن السلطة فوراً للرئيس درامان أوتارا الحسن، وذلك لإنهاء معاناة الشعب الأيفورى. ورحب المجلس بالقرار الذي اعتمده الدورة العادية الـ39 لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الاكواس) في أبوجا في 24 مارس 2011، وأعاد التأكيد على عزمه على العمل في تعاون وثيق مع جميع الجهات الأيفورية والاكواس وبدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل توطيد السلم وتعزيز مصالحه وطنية صادقة بين الأيفوريين. كما رحب المجلس بالقرار رقم 1975 (2011) الذي اعتمده مجلس الأمن للأمم المتحدة في 30 مارس 2011. وأخيراً، طلب مني المجلس، وبالتعاون الوثيق مع مفوضية الاكواس وبدعم من الأمم المتحدة، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحديد الإجراءات العاجلة التي يمكن أن يتخذها الاتحاد الإفريقي لمساعدة السلطات الأيفورية في تعزيز المصالحة الوطنية بين جميع الأيفوريين وترسيخ الديمقراطية وتوطيد السلم.

2. ويقدم هذا التقرير تحديداً حول تطور الوضع في كوت ديفوار. ويختتم التقرير بملاحظات حول سبل المضي قدماً، بما في ذلك دعم عملية المصالحة وبناء السلم والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة الى رفع تدابير التعليق المتخذة ضد كوت ديفوار.

ثانياً. خلفية

3. قدم فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعنى بتسوية الأزمة في كوت ديفوار، والذي أنشأه الاجتماع الـ259 للمجلس الذي عقد في 28 يناير 2011، تقريره إلى الاجتماع الـ265 للمجلس والذي عقد على مستوى رؤساء الدول والحكومة في أديس أبابا في 10 مارس 2011. وتمثل تفويض الفريق رفيع المستوى في تقييم الوضع وصياغة حل سياسي شامل على أساس قرارات الاتحاد الإفريقي والاكواس ذات الصلة.

4. أكد الفريق رفيع المستوى ضمن مقترحاته على انتصار السيد الحسن درامان واتارا في الانتخابات الرئاسية في 28 نوفمبر 2010، وطلب من السيد لوران غباغبو التنازل عن السلطة لما فيه مصلحة شعب كوت ديفوار، ودعا الأطراف الإيفوارية إلى الاعتراف بالواقع والطلب من المجلس الدستوري تنصيب السيد الحسن درامان وتارة رئيساً للجمهورية. وقام الفريق الرفيع المستوى بصياغة مقترحات أخرى تتعلق بشكل خاص بإقامة حكومة وحدة ومصالحة وطنية، وتنفيذ الجوانب المتعلقة في اتفاق واغادوغو السياسي والإصلاحات الأخرى ذات الصلة وتضميد الجراح وتدابير بناء الثقة وكذلك مرافقة ودعم من الاتحاد الإفريقي والاكواس والمجتمع الدولي. وأيد الاجتماع الـ265 للمجلس مقترحات الفريق الرفيع المستوى وطلب من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي تعيين ممثل سامي يعهد اليه بمسؤولية تنفيذ هذا الحل السياسي الشامل.

5. سافر الرئيس المنتخب، السيد الحسن درامان واتارا إلى أديس أبابا، حيث تمت دعوته للمشاركة في اجتماعات المجلس والفريق الرفيع المستوى في 10 مارس 2011، كما قبل بالحل المقترح. ومن جانبه، أرسل السيد لوران غباغبو وفدا برئاسة السيد باسكال افى نجوسان، رئيس الجبهة الوطنية الإيفوارية، والذي رفض الحل. ولم يحضر رئيس المجلس الدستوري والذي كان قد دعي للحضور إلى أديس أبابا.

6. في 26 مارس 2011، قمت بتعيين السيد خوسيه بريتيو، وزير الشؤون الخارجية السابق في كيب فيردى، ممثلاً سامياً للاتحاد الأفريقي لكوت ديفوار، ولكن الرئيس الحسن وatarara رفض ذلك التعيين. بعد ذلك، وفي 29 مارس 2011، بعثت برسائل إلى الرئيس الحسن وatarara والسيد لوران غباغبو دعوتها فيها إلى إرسال وفود رفيعة المستوى إلى أديس أبابا لإجراء مفاوضات بين الطرفين في الفترة من 4 إلى 6 أبريل 2011 تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والاكواس. وفي غضون ذلك، كانت قد بدأت بالفعل حملة عسكرية للاطاحة بالرئيس المنتهية ولايته واستعادة الشرعية.

ثالثاً. الحملة العسكرية للاطاحة بالرئيس المنتهية ولايته

7. اقتناعاً بأن الرئيس المنتهية ولايته لن يتنازل عن السلطة طواعية وسلمياً، وبأن جميع الجهود السياسية والدبلوماسية لن تؤدي إلا إلى منحه مزيداً من الوقت، شرعت حكومة الرئيس وatarara نحو عزله بالقوة. ولهذه الغاية، وبموجب مرسوم بتاريخ 17 مارس 2011، أنشأ رئيس الجمهورية القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والتي تتألف من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوات الجديدة. وشنت هذه القوات حملة هدفها، على حد وصف الرئيس وatarara، "حماية السكان المدنيين، وتهدئة الأوضاع في البلاد واستعادة الشرعية".

8. وبدأ القتال الذي وضع القوات الجمهورية لكوت ديفوار في مواجهة ضد قوات الدفاع والأمن والميليشيا الموالية لغباغبو في غرب البلاد في مارس 2011، حيث سيطرت القوات الجمهورية لكوت ديفوار على بعض المحليات وخاصة بنهوى، زوان هونين، توليلو دوكي وبلوليكين. في نهاية مارس 2011، تم فتح ثلاث جبهات في وقت واحد في الغرب والوسط والشرق في بلدات دويكوي، دالوا وبوندوكو. وقد كانت الحملة العسكرية قصيرة، حيث سقطت بلده تلو الأخرى في أيدي القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وفي خلال 4 أيام، كانت القوات الجمهورية لكوت ديفوار على مشارف أبيدجان. وتجدر الإشارة إلى أن قوات الدفاع والأمن لم تقاوم في معظم الحالات، مفضلة الانسحاب قبل وصول القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

9. وبدأت المعركة من أجل أبيدجان مساء يوم 31 مارس 2011، ولكن معظم القوات الجمهورية لكوت ديفوار والتي بقيت خارج المدينة شنت هجومها يوم 4 أبريل. وفي الوقت نفسه، قامت مروحيات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن التي تدعمها، بتدمير الأسلحة الثقيلة في المعسكر المؤيد لغباغبو، وفقاً لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1975 (2011). وكانت الأهداف الرئيسية للهجمات هي مقر الإقامة والقصر الرئاسي والإذاعة والتلفزيون الإيفواري وكذلك مخيمات واجبان أكويديو العسكرية. وكانت الإذاعة والتلفزيون الإيفواري، والتي خدمت كأداة للدعاية والتعبئة لمعسكر غباغبو خلال 4 أشهر من أزمة ما بعد الانتخابات، موضع قتال عنيف بين الطرفين خلال المعركة من أجل أبيدجان. وقد سيطرت عليها القوات الجمهورية لكوت ديفوار في فترة ما ثم استعادها المقاتلين المواليين لغباغبو؛ وكانت تبث في فترة ما وتسكن في أخرى.

10. وتم شن الهجوم النهائي على مقر إقامة الرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو في 11 أبريل 2011 في أعقاب هجمات جديدة ضد الأسلحة الثقيلة في مخيمه. ثم أُلقي القبض عليه من قبل القوات الجمهورية لكوت ديفوار وافتيد إلى فندق دو غولف قبل نقله لاحقاً إلى شمال البلاد حيث يخضع للإقامة الجبرية تحت حماية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

رابعاً. الوضع الإنساني

11. شهدت مدينة أبيدجان أعمال عنف منذ شهر فبراير 2011 خاصة في بلديات أبوبو وأنياما. وانتشر العنف تدريجياً إلى البلديات الأخرى (أتيكوي، أدامي، وليامزفيل، يوبوغون، الخ). وقد بدأت أعمال العنف بقمع مظاهرات نظمها

مقاتلين من تجمع الهوفيتيستيس للديمقراطية والسلم التابع للقوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو. ومن ثم جاءت جماعة مسلحة تعرف باسم "كوماندوز غير مرئية" لانقاذ سكان أبوبو من خلال مهاجمة القوات الموالية لغباغبو التي لم تتردد في استخدام الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين. واشتدت المواجهات إلى درجة أنه عندما دخلت القوات الجمهورية لكوت ديفوار أبيدجان في نهاية شهر مارس 2011، كانت القوات الموالية للغباغبو قد فقدت السيطرة على أبوبو وأنياما. وتجدر الإشارة إلى أنه قد فقدت العديد من الأرواح ودمرت الممتلكات ونزح عدد كبير السكان الذين فروا من أبيدجان للجوء إلى المناطق النائية أو خارج البلاد، وغالبا ما كان ذلك في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر.

12. واستمرت المعركة من أجل أبيدجان لأكثر بقليل من عشرة أيام، ساءت خلالها محنة السكان بشكل كبير، لا سيما مع توقف إمدادات المياه والكهرباء إلى جانب نقص الغذاء والأدوية. وتوفي العديد من الأشخاص نتيجة القتال. ولجأ أولئك الأجانب الذين تمكنوا من ذلك، ومن بينهم دبلوماسيون، لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن ليتم اجلائهم الى خارج البلاد أو إلى بواكي. بعد اعتقال الرئيس المنتهية ولايته، السيد لوران غباغبو، أتاح القتال وسيلة لنهب المتاجر والمنازل من قبل رجال مسلحين من جميع الاطراف. وقد تضررت جميع الأحياء بدرجات متفاوتة.

13. ودفع غرب كوت ديفوار كذلك ثمناً غالياً بسبب الأزمة التي أعقبت الانتخابات. فبعض المناطق، وخاصة دويكوي، كانت أول مسرح للمواجهات بين القبائل، وذلك قبل أن تتعرض لأهوال الحرب خلال الهجوم الذي شنته القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وأوردت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمنظمات غير الحكومية تقارير عن مذابح للسكان وقع ضحيتها المئات. ووفقاً لخطة الطوارئ الإنسانية التي وضعتها المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، فإن حوالي 2 مليون شخص، بما فيهم 800,000 نازح، يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية الطارئة في كوت ديفوار.

خامساً. الجهود التي تبذلها السلطات الإيفوارية لاستقرار الوضع

14. وجه الرئيس الحسن درامان واثارا خطابات إلى الأمة (في 6 أبريل 2011 عندما كان السيد لوران غباغبو لا يزال محصناً في مقر الإقامة الرئاسي وفي 12 من أبريل بعد اعتقاله) وعقد مؤتمر صحفي يوم 13 أبريل، أوضح فيه رؤيته للمستقبل القريب، وخاصة بشأن القضايا الملحة التالية:

- الأمن: طلب من الشرطة الوطنية والدرك الوطني والقوات الجمهورية وكذلك القوى المحايدة ضمان أمن الأشخاص والممتلكات في أبيدجان وفي جميع أنحاء الإقليم.

- استئناف النشاط الاقتصادي: قام بتوجيه تعليمات بأعمال صيانة فورية على شبكات المياه والكهرباء؛ وطلب من محافظ البنك المركزي لدول غرب أفريقيا إعادة فتح وكالات البنك الدولي في كوت ديفوار من أجل ضمان استئناف عمل جميع البنوك؛ طلب (وحصل) رفع العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على موانئ أبيدجان وسان بيدرو وبعض الجهات العامة؛ ووجه تعليمات لوزارة الطاقة والمناجم بإعادة تنشيط مصفاة سير لإمدادات غاز البيوتان والوقود. ومن الجدير بالذكر ان فرنسا ستقدم قرضاً بقيمة 400 مليون يورو لمساعدة كوت ديفوار في تغطية النفقات العاجلة (الرواتب والأداء الإداري)، كما أن الاتحاد الأوروبي مستعد لمنح مساعدة بحجم 200 مليون يورو.

- الوحدة والمصالحة: أكد مجدداً على التزامه بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة لإلقاء الضوء على جميع المجازر والجرائم وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، بينما حث الإيفوريين على الامتناع عن أعمال الانتقام والقصاص وكذلك الإمتناع عن العنف.

- العدل: أعلن أنه سيتم رفع دعوى قضائية ضد الرئيس السابق لوران غباغبو وبعض معاونيه وأن لجنة وطنية لتقصي الحقائق قد شكّلت للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال الأزمة وللتعاون مع الهيئات القضائية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان.

- السياسة: يرى أن بضعة أشهر ستلزم لتحقيق الامن في البلاد في ظل الحكومة الحالية، وأنه في وقت لاحق، سيقوم بتنفيذ جميع التزاماته المتعلقة بتشكيل الحكومة. وبالمثل، سيؤدى اليمين في احتفال يقام في الوقت المناسب بعد حل القضايا الملحة.

15. وراء هذه التصريحات، يتضح التطبيع التدريجي للوضع. فقد تعهد رؤساء قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار وغيرهم من رؤساء المؤسسات بالولاء للرئيس الحسن درامان وثارا؛ الدوريات المشتركة (الشرطة والدرك والقوات الجمهورية لكوت ديفوار والقوات المحايدة) تعمل في معظم مناطق أبيدجان؛ وخفت حدة أعمال النهب؛ وأعيدت المياه والكهرباء؛ والأسواق والأنشطة التجارية آخذة في الانتعاش تدريجياً؛ ويتوقع بدأ عمل الإدارة من جديد. وسيكون التحدي الأكبر للوحدة والديمقراطية في كوت ديفوار هو استئناف النشاط السياسي للقوتين الرئيسيتين التان اشتبكتنا خلال الانتخابات وعلى ميدان المعركة، وذلك في ضوء مخطط إنشاء حكومة وحدة ومصالحة وطنية في أقرب وقت ممكن.

سادساً. ملاحظات

16. بعد عدة شهور من أزمة تفشت بسبب رفض الرئيس المحتل للمنصب لوران غباغبو قبول هزيمته في الانتخابات الرئاسية، تعود الآن كوت ديفوار إلى وضع مؤسسى طبيعي مع استعادة الشرعية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. ينبغي للمجلس، والذي لعب دوراً نشطاً في حل الأزمة في كوت ديفوار، أن يرحب بهذا التطور.

17. وقد فُتحت صفحة جديدة في تاريخ كوت ديفوار ينبغي الإستفادة منها بشكل جيد لتوطيد السلم الذي تم التوصل اليه مؤخراً، وتعزيز وتعميق المصالحة وتسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوت ديفوار. وقد أعرب الرئيس الحسن واثارا بوضوح عن التزامه والتزام حكومته بعدم ادخار اى جهد في تحقيق هذه الأهداف. وعلى الاتحاد الافريقي، والذي قد شارك بفعالية في حل الأزمة في كوت ديفوار، وبالتنسيق مع الاكواس والشركاء الدوليين، لعب دوره المشروع بشكل كامل لتوطيد السلم في كوت ديفوار. وتماشياً مع الطلب الذي تقدم به المجلس في بيانه الصادر في 5 أبريل 2011، تعزّم المفوضية اتخاذ جميع المبادرات اللازمة في هذا الصدد.

18. ويذكر المجلس أنه قرر، في البيان الذي اعتمده بعد اجتماعه الـ252 الذي عقد في 9 ديسمبر 2010، وعلى أساس صكوك الاتحاد الافريقي ذات الصلة، تعليق مشاركة كوت ديفوار في جميع أنشطة الاتحاد الافريقي حتى يتولى الرئيس المنتخب ديمقراطياً، الحسن درامان واثارا، زمام السلطة. الآن وقد تولى الرئيس واثارا زمام السلطة بشكل كامل، فانه يتحتم رفع التعليق الذي تم فرضه على كوت ديفوار. هذا القرار سوف يساعد على تعزيز التطور الإيجابي المحرز في كوت ديفوار كما سيسمح لها بالمساهمة في تحقيق أهداف اتحادنا.

African Union Commission (AUC)

PAPS Digital Repository

<https://papsrepository.africa-union.org/>

PSC Outcomes

Communiqués

2011-04-21

Communiqué of the 273rd Meeting of the Peace and Security Council Held on 21 April 2011, Addis Ababa, Ethiopia.

Peace and Security Council

African Union Commission

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1071>

Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)